# رابعـًا : الفوضى الأخلاقية والواقع المصرى المعاصر

للأستاذ الدكتور أحمد مجدى حجازى (*)

تكاد تجمع الآراء – برغم تباين توجهاتها الفكرية والأيديولوجية والمذهبية، على أن هناك أزمة أو محنة أو كارثة أو حالة من التدهور أو الانحطاط أو التردي أو الوهن أو الضعف أو الخلل الذي يصيب الكيان المصري المعاصر. فلا يخلو حديث من عبارات أو تلميحات أو إشارات دالة على وجود مظاهر ومؤشرات لمواقف الأزمة ومرارة الواقع وشيوع حالة من اليأس والعجز وعدم الرضا عن الحياة و المعيشة.

وإذا كان رجل الشارع يدرك بانطباعاته وخبراته أن ثمة خلل ينتاب البناء الاجتماعي الذى يعيش فيه يهدد كيانه ويمثل نوعاً من التحدي قد تعجز إمكاناته عن مواجهته أو تشعره بعدم الأمان وفقدان الثقة ، فإن المتخصص فى مجالات العلم يستطيع – دون جهد – رصد مظاهر الأزمة فى محاولة تفسيرها والبحث عن العوامل المساهمة فى نشأتها وتفاقمها. فرجل الاقتصاد يستطيع رصد مظاهر الأزمة الاقتصادية التى يمر بها المجتمع المصري المعاصر، فيشير مثلاً إلى اختلالات هيكلية، ويشكو من اختلال الهيكل الإنتاجي لصالح القطاعات غير الإنتاجية، ومن اختلال هيكل العمالة لصالح نفس القطاعات. ومن الاختلال المستديم فى ميزان المدفوعات، بل ينبه إلى خطر الاعتماد على استيراد الغذاء، ومن اختلال توزيع الثروة والدخل، واتساع الفجوة بين مستويات الدخول، ومن انخفاض معدل الادخار والاستثمار، فالاستهلاك منصرف إلى سلع ترفيه على حساب إشباع الحاجات الإنسانية، والاستثمار منصرف إلى قطاعات يعتبرها الاقتصاديون غير منتجه.

وترصد الدراسات السوسيولوجية كذلك مظاهر الأزمة حيث شيوع ما

يسمى بأزمة الفساد والتسيب واللامبالاة وعدم الانضباط والفوضى الأخلاقية وعدم الالتزام وزيادة حدة العنف والتطرف بأشكال مختلفة، وظهور أنواع مستحدثة من الجرائم المنظورة وغير المنظورة كالرشوة مثلاً وزيادة ظاهرة التفكك الأسرى وسيادة القيم السلبية وتهميش القيم الإيجابية، وضعف روح التعاون والتماسك الاجتماعي. كما تشير الدراسات الاجتماعية الميدانية إلى التدهور المستمر فى أنماط معيشة بعض الجماعات الاجتماعية، والتفاوت فى المستويات الاجتماعية والتلوث البيئى وأزمة الازدحام والضوضاء والقبح.

وتهتم بعض البحوث الاجتماعية كذلك بدراسة أوضاع الناس وأحوال القرية المصرية، فتشير إلى تحول القرية من النمط المنتج إلى النمط المستهلك، وتعانى القرية المصرية من زحف المبانى السكنية على الأراضي الزراعية، ومن تجريف الأراضي الزراعية وفقدانها لخصوبتها التى كانت تتميز بها. ويشتكى المصري الفصيح من الأعباء المعيشية وزيادة التغريب للحياة الاجتماعية، ومن سلوكيات الأفراد ومن تدهور القيم الأصيلة وتدنى اللغة المتداولة.

ويرى رجال الفكر السياسى أن هناك مظاهر لأزمة من نوع جديد تسود المجتمع المصري، حيث ضعف روح الولاء والانتماء للوطن، وانتشار الأمية السياسية، وتزايد اللامبالاة بالقضايا القومية الكبرى، وانشغال الناس عنها بقضايا معيشية يومية. وتشير التعليقات السياسية إلى مظاهر التخاذل نحو اعتداءات إسرائيل المتزايدة، وضعف الاهتمام بأهداف قومية، وازدياد التبعية السياسية للغرب، ويؤكدون زيف الديمقراطية وعجز المعارضة عن المشاركة فى اتخاذ القرارات الأساسية.

ويدور الحوار والجدل فى الندوات الثقافية حول نكبة التغريب وشيوع ثقافة هابطة تهتم بالجنس وتستجيب للغرائز الدنيا، ويرصدون مظاهر لسلوكيات لاأخلاقية ولاعقلانية فى التفكير الدينى، وزيادة حدة التطرف وظهور حركات دينية ذات مصالح سياسية، وزيادة الاتجاه نحو الخزعبلات

أو التمسك بطقوس كانت بريئة منها فى العشرينات والثلاثينات (*).

ويشتكى رجال الفكر من تدهور مكانة اللغة العربية. ومن محنة النظام التربوى والتعليمى ومن انحطاط الفكر وتدهور أحوال الثقافة وضعف المؤسسات التعليمية وتدهور المناهج الدراسية وتغيب العقل وانحراف الأخلاقيات وسيادة اللامعيارية فى السلوك اليومى وإحلال القيم المادية محل القيم المعنوية.

والسؤال الذى يطرح نفسه فى هذا السياق يتعلق بتفسير ما حدث لمصر وللمصريين. بعبارة أخرى ما أهم العوامل المشكلة لتلك الأزمة ؟ وهل من الممكن اعتبار كل المظاهر التى تحدثنا عنها سابقاً تمثل أزمة سلوك ؟ وإن صح ذلك فما مصادرها ؟ ولماذا تتجمع فى ما نطلق عليه أزمة أخلاقية أو فوضى أخلاقية ؟ (راجع جلال أمين ، ماذا حدث للمصريين ...).

**للإجابة على تلك التساؤلات رأينا أن نعرض لها فيما يلى :-**

**أولاً** : فى معنى الأزمة والفوضى الأخلاقية والسلوكية.

**ثانياً** : العوامل المشكلة للأزمة وأبعادها ومصادرها.

**ثالثاً** : انعكاسات الأزمة على الفرد والمجتمع.

## أولاً : فى معنى الأزمة، القيم : الفوضى الأخلاقية

قد يبدو للوهلة الأولى أن وضع تعريف محدد لمصطلح الأزمة مسألة تنطوي على سهولة واضحة ، إلا أن الحقيقة غير ذلك تماماً. فعلى الرغم من أن هذا المصطلح دارج وشائع فى الخطاب اليومى وفى الأحاديث المتداولة

(*) هناك الكثير من الشرائح الاجتماعية المختلفة تمارس مثل هذه السلوكيات والاتجاه نحو الخزعبلات والانتماء إلى بعض الطرائق التى يمارس فيها طقوس بعيدة كل البعد عن الدين الحقيقي وروحه الإيمانية. والجديد فى الأمر دخول شرائح متعلمة ومثقفة ورجال لهم وزنهم السياسي والمؤسسي فى هذه الطرائق.

إلا أنه من المفاهيم صعبة التحديد ربما لأنه مفهوم نسبى ، وله مؤشرات عديدة متباينة ، ويختلف كذلك من موقف لآخر. ولقد حاول البعض وضع تعريفات محددة لمفهوم الأزمة فيرى رابورت مثلاً : الأزمة هى موقف مشكل يتطلب رد فعل الكائن الحي لاستعادة مكانته الثابتة وبالتالى يتم استعادة توازنه Re- Equilibrium ويعرفها كمنج Cumming بأنها موقف يتحدى قوى الفرد ويدفعه إلى إعادة التوافق مع نفسه أو مع بيئته أو مع كلاهما.

ويشير البعض كذلك إلى أن الأزمة فى المقام الأول هى نوع من التحدي نظراً لما تفرضه من ضغوط اجتماعية ونفسية على الفرد. والأزمة من وجهة نظرنا وفى أبسط معانيها تشير إلى حدوث نوع من الخلل وعدم التوازن بين عناصر وهياكل النظام الاجتماعي وما يحتويه من علاقات إنسانية وتوجيهات عامة ومعايير أخلاقية راسخة ومتأصلة. والأزمة بهذا المعنى تمثل مشكلة تتشكل عبر الزمن من مصادر بنائية كامنة فى النظام الاجتماعي ومتأثرة بعوامل متداخلة تعوق التواصل بين الأجيال والاستقرار الاجتماعي، وتعبر عن تقلبات اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو كل ذلك فى آن واحد وتظهر عادة خلال نقلات حضارية تؤثر بدورها فى هذه الكيانات أو النظم مما يجعلها تشكل حالة من التوتر والقلق والعجز وعدم التواصل والفشل فى تحقيق التوازن بين الغايات والوسائل.

أما مصطلح القيم فيشير إلى كل صفة ذات أهمية لاعتبارات اجتماعية أو أخلاقية أو نفسية أو جمالية. أنها عبارة عن تصور مجرد عام للسلوك، يشعر أعضاء الجماعة نحوه بارتباط انفعالي شديد، ويتيح لهم مستوى للحكم على الأفعال والأهداف الخاصة. وتتصف القيم بصفة الجماعية فى الاستخدام. وتمثل الموجهات العامة للسلوك أو العمل. ومعنى ذلك أن مجموعة القيم التى يدين بها شخص أو جماعة هى التى تحركه / تحركها نحو العمل وتدفعه أو تدفعها إلى السلوك بطريقة معينة ويتخذها مرجعه / مرجعها فى الحكم بأن سلوكه / سلوكهم مرغوب أو غير مرغوب

فيه. ولا شك أن ذلك يعود على المجتمع خيراً أو شراً طبقاً لنمط السلوك وكيفيته والمرجع القيمى له.

والقيم الأخلاقية الأصيلة هى مجموعة الصفات المعيارية الإيجابية التى تؤدى إلى الارتقاء بالحياة الاجتماعية والنهوض بمستويات المعيشة ورقى السلوك الإنساني. وكلما كان الإطار القيمى بموجهاته يضم مجموعة من القيم الأخلاقية الإيجابية وليست السلبية يشيع النشاط وتشيع الحيوية بين أفراد المجتمع حيث يصبح هناك قبولاً عاماً واتفاقات صامتة حول أفكار ومعارف ومعتقدات وطرائق للتفكير وعادات وأساليب للحياة وموضوعات جمالية.

والقيم الأخلاقية ما هى إلا انعكاس للأسلوب الذى يفكر به الناس فى سياق ثقافى معين، وفى فترة زمنية محددة. كما أنها ترشد الأفراد وتحدد سلوكياتهم وتوجه أحكامهم واتجاهاتهم فيما يتصل بما هو مرغوب فيه أو مرغوب عنه من أشكال السلوك فى ضوء ما يصفه المجتمع من قواعد ومعايير يستمدها من مصادر مختلفة (دينية وثقافية وموضوعية ..).

والقيم أنواع، منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي، ومنها ما هو إلزامي (مقدس) أو منها ما هو تفضيلي ومنها ما هو مثالي. وبرغم هذا التقسيم ، إلا أن كل نوع غير مستقل عن الأخر حيث هناك تداخل بين المقدس والتفضيلي والمثالي من القيم ومن المهم أن يكون هناك اتفاق وعدم تناقض فيما بينها. حيث إن عدم التجانس يؤدى إلى ظهور الخلل المعياري أو الأزمة الأخلاقية التى تظهر مؤشراتها فى السلوكيات والأفعال الإنسانية.

## ثانياً : العوامل المشكلة للأزمة الأخلاقية وأبعادها

يختلف المدققون فى شئون المجتمع فى تفسير الأزمة الأخلاقية والسلوكية، فهناك من يرجع الأزمة إلى عوامل ذاتية كامنة فى الثقافة وآخرون يفسرون الأزمة الأخلاقية بعوامل موضوعية أو مادية. ويقرر فريق

ثالث أن إغفال أحد هذه العوامل يؤدى إلى الفشل فى تفسير الأزمة الأخلاقية فلابد من الجمع بين ما هو ثقافي – ذاتي وبين ما هو موضوعي . مادي حيث يُعد ذلك المدخل الحقيقي للتفسير.

ومن هذا المنطلق قد يكون من المفيد طرح بعض الاعتبارات الأساسية فى فهم الأزمة الأخلاقية وتفسيرها :

أن الأزمة الأخلاقية ليست أزمة فرد أو أزمة ذاتية وإنما هى أزمة بناء.

تتشكل الأزمة الأخلاقية من مصادر مختلفة بعضها داخلي كامن فى البناء الاجتماعي ذاته وبعضها الآخر خارجي والتفاعل بينهما فى ظل ظروف التحول يؤدى إلى تفاقم حدة الأزمة والإحساس بها واعتبارها موقف مشكل يظهر فى سلوكيات الناس اليومية ويتأصل عبر الزمن بل يُعد معياراً معتاداً عليه.

3- أن الأزمة هى موقف تحدى يواجه الجماعة الاجتماعية ويهدد الكيان الاجتماعي كله ويظهر مؤثرا ته على المستوى النفسي حيث الشعور بعدم الأمان وغياب المستقبل وعلى المستوى الاجتماعي فى حدوث أنواع من الخلل والتفكك والانهيار.

4- فى تحليل الأزمة الأخلاقية لا يمكن الفصل بين أبعاد الأزمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية – الثقافية حيث تعمل هذه العناصر مجتمعة لتشكل الواقع المأزوم.

5- يلعب الميراث التاريخي لثقافة القهر والتسلط وثقافة الحرمان دوراً في إقناع الأفراد بمبادئ وأهداف المجتمع ويرفضون وسائله ومن ثم يبحثون عن وسائل أخرى غير شرعية – فى العادة – للتكيف أو مواجهة الأزمة وهذا يفسر لنا جماعة عبدة الشيطان وإشكال التطرف الديني والفكري، والاغتراب والتغريب.

6- إن أزمة الثقة فى الدولة (الحكومة) أو فى النظام من أخطر العوامل

المشكلة لتفاقم الأزمة الأخلاقية حيث يغيب الشعور بالانتماء الوطني والعزوف عن المشاركة السياسية، والاهتمام فقط بوسائل سد احتياجات الفرد من الحياة المعيشية اليومية بهدف البقاء.

7- كلما زادت الإحباطات اليومية لدى أبناء المجتمع زادت بالتالي حالات الانفلات فى المعايير وعدم الإيمان بالقواعد المنظمة للسلوك وبالقيم السائدة فى المجتمع ومن ثم تصبح فلسفة التحايل على البقاء، والفهلوة والشطارة من مستلزمات البقاء.

8- إن غياب الديمقراطية فى كل مناحي الحياة، سواء داخل الأسرة، أو في المؤسسة التربوية أو التعليمية أو فى المجتمع يعمل على زيادة حدة الفساد أو يعمل على تصنيع الفساد بمعنى أدق.

9- عدم فعالية تطبيق القانون والتمايز فى تطبيقه وعدم احترام السلطة التنفيذية يساعد بلا شك على الانفلات والفوضى الأخلاقية أو بتعبير مصطفى سويف فى كل مفهوم العقاب (انظر إلى الشارع المصري، التلوث البيئي، الإسكان الجراجات، المرور ... إلخ ذلك ... كله يعبر عن فوضى أو حالة من اللامعيارية.

10- اتساع الفجوة بين النخب والجماهير، بين القول والفعل بين الأغنياء والفقراء يساعد في خلق قيم مستحدثة معارضة للمبادئ الأخلاقية المتعارف عليها.

11- يلعب الإعلام المرئي دوراً مؤثراً فى نفوس مشاهديه حيث إكسابهم توجهات معينة لا تلبث أن تصبح قوالب موجهة لسلوكياتهم إنه يعمل على ترسيخ بذور ثقافية وقيم بديله ويقول سويف فى ذلك "أن الإعلام المرئي ... أباح ولا يزال يُبيح لنفسه(باسم الجانب الترويحي من رسالته وبفعل الجانب الاقتصادي من نشاطه)، السخرية من الكثير من المقدسات الاجتماعية. وقد جاءت معظم هذه السخرية شديدة الفجاجة بما يتناسب وفجاجة الذوق في كثير من الأعمال التمثيلية

لدينا. ومن ثم فقد أسهمت ولا تزال تسهم بقوة فى مزيد من إفساد مناخ التنشئة الاجتماعية لدينا بصورة عامة. هذا بالإضافة إلى الإعلانات وما تعرض من ثقافات بديله للقيم الأخلاقية الثابتة. وأمام هذا الوابل من الغذاء المعنوي الفاسد اللاأخلاقي يصبح من المحال على النفوس ألا تمرض.

12- فى ظل ظروف وأوضاع مصر المتغيرة والمتقلبة السياسات تبدلت القيم الأخلاقية بشيوع وسيطرة قيم مادية تتفق مع سياسة العصر مما أدى إلى تشوه الضمير العام وغياب العقل الجمعي أو الضمير الأخلاقي وأصبحت المصالح هى الإطار الحاكم لنمط الحياة.

13- غياب المؤسسات (ظاهرة الشخصانية) وتحلل قيم الطبقة الوسطى بتحلل أوضاعها، بالإضافة إلى التحول الخطير فى طبيعة ومعدل الحراك الاجتماعي (**) خاصة منذ مرحلة السبعينيات حيث أتاحت للفرد رموزاً للتميز الاجتماعي تتعدى ما تتيحه من مجرد الارتفاع فى مستوى الدخل، كاستخدام لغة الأجنبى وعاداته فى الزي وأنماط السلوك بالإضافة إلى الهجرة إلى دول النفط وارتفاع معدل التضخم وزيادة حدة الاستهلاك والطموح الاستهلاكي. وهذا ليس من المستغرب فى فترات الحراك الاجتماعي السريع أن تقوى القيم المادية وينخفض تقييم المجتمع لما يسمى بفضائل الأخلاق ... فى مثل هذه الظروف يبدو التمسك بفضائل الأخلاق أكثر فأكثر من قبيل الترف الذى لا يسمح به تغير الأحوال وتهون أكثر فأكثر التضحية بالمبدأ والشرف وتعلو فى نظر الناس قيم الشطارة والسرعة والقدرة على انتهاز الفرص وعلى التكيف مع الظروف المتقلبة وعلى تنمية العلاقات الشخصية بذوي النفوذ

(**) انظر جلال أمين، ماذا حدث للمصرين ؟ تطور المجتمع فى نصف قرن 1945 – 1995 القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص 44 – 48.

القادرين على فتح أبواب الفرص الجديدة. وفى نفس الوقت يضعف تقييم بعض أنماط السلوك التى كانت تعد من الفضائل فى مجتمع أكثر ثباتاً. فاحترام الكلمة والالتزام بالوعد والوفاء والتمسك بالكرامة الشخصية ، هى كلها فضائل تحوى فى طياتها معنى الثبات، وتفقد أهميتها أكثر فأكثر كلما زاد معدل التغير، حيث يبدو الثبات والإخلاص للقديم سواء كان هذا القديم صديقاً أو زوجة أو وعداً أو مكاناً أو عقيدة، نوعاً من العاطفية الزائدة التى لا تليق بشخص صاعد ومتحرك. وهكذا شاع التسيب أو الفساد أو عدم الانضباط.

## ثالثا : الفوضى الأخلاقية وانعكاساتها على الفرد والمجتمع.

يخطئ من يتصور أن الشعوب تنهار أو تتخلف بحدوث الأزمات الاقتصادية ويخطئ أكثر من يهون من الأزمة الأخلاقية والسلوكية وآثارها المدمرة على المجتمعات البشرية. فالأزمات الاقتصادية قد تدفع البشر إلى بذل الجهد لتطوير إمكاناته والتغلب على مصاعب الحياة وقد تساعده على العمل والإنتاج المتميز بل والإبداع والتطوير. ولكن حين تفقد الشعوب معاييرها الأخلاقية أو حين تختفي القيم الإيجابية ويسود الانفلات الأخلاقي تكون الكارثة حيث تنتشر الفوضى ويسود الفساد بأشكاله المختلفة ويبحث كل فرد عن تحقيق مصالحه الشخصية مغفلاً مصالح المجتمع وتسود حالة من اللامعيارية أو ما يسمى بحالة " الأنومى "فى العلم الاجتماعي. فالقيم الأخلاقية تمثل صمام الأمان والاستقرار وتدفع نحو الرقى والتقدم فى المجتمعات الإنسانية.

والسؤال الذى يثور الآن يتعلق بعوامل الأزمة ومؤشرات التدهور الأخلاقي وانعكاساتها على الفرد وعلى المجتمع المصري وهو ما سوف نحاول رصده فى التالى :-

1- تشير معظم التحليلات – خاصة المعاصرة – بأصابع الاتهام إلى العوامل

المادية باعتبارها تمثل العامل الحاسم فى تشكيل معظم المشكلات الاجتماعية التى يدركها أبناء المجتمع. ويسوقون مبررا تهم بالإعلان عن مظاهر الخلل الاقتصادي الذى انتاب المجتمع فى فترة الانفتاح الاقتصادي والتى ما تزال آثاره مستمرة حتى اليوم بل تفاقمت فى ظل السياسات الليبرالية الحرة التى تتبعها الدولة المصرية فى المرحلة الراهنة.

ويؤكد المحللون الاقتصاديون أن الانفتاح الاقتصادي، الذى طبق كسياسة مخالفة لما كان سائداً من قبل، والتى اتخذتها الدولة فى مرحلة السبعينيات، قد أدى إلى تزايد الأزمة وتفاقم الخلل على المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. حيث تدنى الأحوال المعيشية لفئات اجتماعية كانت تجد الحماية من جانب الدولة فى المرحلة السابقة عليها، بالإضافة إلى تزايد معدلات الفقر فى مصر وتعاظم نسبة الجرائم الاقتصادية المستخدمة وزيادة ظاهرة تنامي العشوائيات والمجتمعات الهامشية فى مصر وتدهور منظومة القيم الأخلاقية وذلك بسبب ما صاحب سياسة الانفتاح الاقتصادي (الاستهلاكي) من إعلاء للقيم المادية على حساب القيم الأخلاقية وتغير المعايير السلوكية وزيادة الطموح الاستهلاكي والترفي بشكل لافت للنظر وتعاظم الرغبة فى البحث عن الربح السريع بأقل مجهود.

2- تؤكد بعض الدراسات أن مشكلات المجتمع المصري ترجع وفى الأصل إلى مشكلة التزايد السكاني وتفاقم النمو البشرى الذى يلتهم القاعدة الاقتصادية ويؤدى إلى التخلف فى كافة ميادين الحياة فمعدل الزيادة الطبيعية للسكان فى مصر يعادل أربعة أضعاف معدل الزيادة الطبيعية فى البلدان المتقدمة (2.2٪ فى مصر و5٪ فى البلدان المتقدمة). ولذلك فمن وجهة نظر بعض الباحثين فإن تفاقم النمو السكاني وضعف فرص التعليم وكذا عدم القدرة على توظيف الطبقات الفقيرة وارتفاع درجات الحرمان البشرى وتتدهور أحوال المجتمع المصري ومن ثم تزداد حدة المشكلات الاجتماعية وتسود بالتالي

سلوكيات غير مضمونة العواقب فتنتشر الجرائم وتحل الفوضى الأخلاقية وتمارس أفعالاً خارجة عن القانون والعرف، وغير ملتزمة وتسود ثقافة يمكن أن نطلق عليها "ثقافة الزحام".

3- يقرر بعض الباحثين بأن الأزمة الأخلاقية هى جزء من الأزمة الثقافية العامة التى تسود بعض المجتمعات البشرية حيث عدم قدرة هذه المجتمعات على محاكاة الأنماط النموذجية السائدة فى العالم المتقدم. فالقيم التراثية غير الإيجابية هى المسئولة عن تدهور الأخلاقيات ، تلك التى تخلق سمات ومعايير ورواسب ثقافية تترسخ فى عقول البشر وتحدد أنماط سلوكياتهم، فالعقلانية غائبة، واللامبالاة سمة من سمات هذه المجتمعات، فالرشوة فى تزايد مستمر، والفساد يكاد يكون هو القاعدة لإنجاز الأعمال وإنهاء الإجراءات الخدمية وغيرها. فالأمية على سبيل المثال تلعب دورا هاما فى ترسيخ القيم السلبية، وفى تكوين شخصية الإنسان وتشكيل سلوكياته وعلى الرغم من تلك الجهود التى تبذلها الدولة المصرية من أجل تطوير التعليم ورفع المستوى الثقافي إلا أن عدد الأميين كما تشير بيانات التعداد العام للسكان الثانى عشر لعام 1996 (عشر سنوات فأكثر) نحو 40٪ من جملة السكان بالإضافة إلى تدنى مستوى الخريج خلال السنوات العشر الأخيرة حيث الاهتمام بالكم على حساب النوعية. كل ذلك يساعد على خلق مناخا مواتياً للأزمة الأخلاقية.

4- هناك من يدعى أن المشكلة التى نعانى منها فى دولة مثل مصر (الأزمة الأخلاقية) هى بسبب التخلي عن التراث والانبهار بالغرب والهرولة نحو "الآخر"، فالتغريب الثقافي هو الإطار الحاكم لتصرفات الناس. ولهذا تشير بعض الدراسات بأصابع الاتهام إلى الإعلام بوسائله المختلفة التى تخلق فرص التسيب والانحرافات، حينما تغترب هى الأخرى عن واقع الحياة وعن تراث الأمة ، ونضيف كذلك إلى التأثيرات

السلبية "للإعلان" الذي يعمل فى إطار تطويع الشعوب وتغييب العقول وفساد الأخلاقيات سواء من خلال استخدامه لوسائل الترغيب فى السلع التى يعلن عنها حيث تصبح المرأة بمواصفات خاصة هى الوسيلة الأساسية للدعاية ، والسلع الاستثمارية ذات الأصول الأجنبية هى المسيطرة على الساحة الإعلانية. ولذلك تحتل قضية التغريب الثقافي قائمة الدراسات الإعلامية والاجتماعية المعاصرة ففى دراسة حديثه (*) اتضح أن (46.7٪) من الأنباء الدولية المستخدمة فى صحف تسعة دول عربية مستمدة من أربع وكالات أنباء غربية دولية (اليونايتد برس والأسوشيتدبرس ووكالة الصحافة الفرنسية ورويتر). كما يتأكد أن وكالات الأنباء الغربية تمثل المصدر الرئيسي للأنباء فى الدول العربية (43.7٪) بينما تنخفض كثيراً نسبة الأنباء المعتمدة على الوكالات العربية.

وتبين دراسة تحليلية أخرى للصفحات الخارجية لثماني صحف دولية عربية وهى الأهرام، الدستور الأردنية والأنوار اللبنانية والعرب القطرية والوحدة الإماراتية والشعب الجزائرية والثورة العراقية والبعث السورية أن هناك تركيزاً واضحاً على أنباء الولايات المتحدة الأمريكية (45٪) تليها البلدان العربية التى نالت أخبارها من مساحة الصفحات الخارجية بالصحف المدروسة (35٪) ثم دول العالم الثالث بنسبة (15٪) ثم الدول الأخرى بنسبة (5٪) فقط (**).

---

(*) راجع جيهان رشتى، نقلاً عن عصام سليمان موسى؛ الثقافة الإعلامية العربية، مشاكل ومقترحات، فى مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، المجلد السادس، العدد الرابع، شتاء 1988.

(**) راجع؛ عواطف عبد الرحمن، إشكالية الإعلام والتنمية فى الوطن العربى 1985 نقلاً عن عبد الله بوجلال، الإعلام وقضايا الوعي الاجتماعي فى الوطن العربي، المستقبل العربى، مايو 1991 ص 51.

من هذا المنطلق يؤكد الباحثون على أن الإعلام أصبح أداة دعاية لنموذج معيشي غربي، لقد أصبح جيل اليوم من الشباب بوجه خاص يبحث عن بطل خيالي أو قوى خارقة مثل السوبرمان ومايكل جاكسون ... فهذا النمط هو القادر على حل مشكلات الواقع وتناقضاته، ذلك الواقع الذى يخبره الأفراد سواء على المستوى الفعلي أو فى خيالهم.

ويظل السؤال الحائر : هل التغريب الثقافي نتاج لعملية الاحتكاك بالغرب وبسبب التقليد والمحاكاة ؟ أم يرتبط بتقاليد وسمات ثقافية متأصلة فى واقع المجتمع المصري ؟ أم هو " تقبل " باعتباره ثقافة التحضر المعاصرة أو بالأحرى "ثقافة السوق" فى عصر ما يسمى بالليبرالية الجديدة ؟ أم فى التفاعل بين هذا وذاك ؟ هل هى نوع من الازدواجية الثقافية التى تجمع بين الأصالة والمعاصرة فى ثوب مشوه ؟

5- تميل بعض التفسيرات أيضاً إلى طرح قضية الهجرة إلى دول الذهب الأسود باعتبارها مسئولة بشكل كبير عما انتاب المجتمع المصري من تحولات على كافة الأصعدة السياسية والاجتماعية الثقافية والاقتصادية. فتشير دراسة مهمة (*) بعنوان "أهل مصر" إلى ما يسميه الباحث "المصريون يشدون الرحال" باعتبارها ظاهرة مستجدة أدت إلى تفاقم أمراضاً اجتماعية فى مصر المعاصرة فهى مسئولة عن تعاظم حدة الاستهلاك الترفى وازدياد الميل إلى استيراد كل ما هو أجنبي، وارتفاع معدلات التضخم وزيادة الهوة بين الشرائح الاجتماعية. كما أنها مسئوله عن الانحطاط فى نسق القيم الاجتماعية حيث تدهور قيم العمل المنتج وتفكك الروابط الأسرية وتحول القرية من نمط الإنتاج إلى نمط الاستهلاك، واغتراب الإنسان عن وطنه وعن قضاياه القومية،

(*) راجع سمير نعيم أحمد ، " أهل مصر" مرجع سبق ذكره، ص 137.

وانشغال الناس بالكسب السريع (*). وضعف روح الانتماء. فلقد ساعدت عملية الهجرة إلى بلدان النفط العربية " على ترسيخ قيم التطلعات الاستهلاكية لدى المهاجرين أنفسهم ولدى المواطنين الذين لم يهاجروا أيضا وارتبط بذلك خلل جسيم فى أنساق القيم فطغت القيم الفردية والأنانية على القيم الجماعية والغيرية وقيم الاستسهال والارتزاق والكسب دون جهد والثراء السريع (**). ومن هذا التحليل يؤكد بعض الباحثين على أن الهجرة تمثل أحد الدعائم الأساسية لتشويه القيم الأصيلة والإيجابية وظهور حالات الفساد والتدهور الأخلاقي الذى يظهر فى أفعال وسلوكيات تشهدها فى واقع الحياة اليومية.

(*) راجع جلال أمين "ماذا حدث للمصريين"، مرجع سبق ذكر، ص 17.
(**) راجع سمير نعيم أحمد، المرجع السابق ص 147.